

عندما وصلت إلى أنقرة لأول مرة يوم السادس من يوليو عام ٢٠٠٢ لم أكن أدري أنني جئت للعاصمة التركية في مرحلة مفصلية، أو ما يمكن أن أسميه بـ «المنزلة بين المنزلتين»، كان الرجل العجوز المريض بولنت أجاويد الذي لقي ربه في شهر نوفمبر ٢٠٠٦ في أيام حكومته الائتلافية الأخيرة، وكانت النخبة السياسية التقليدية يمينها ويسارها وعلمايتها المتطرفة تسير إلى الهاوية المحتومة، لكنها كانت تنازع سكرة السقوط بصراعات سرية وتحالفات مشبوهة، بينما امتلأ رموزها بالخوف والتوجس من حزب العدالة والتنمية، وزعيمه الشاب رجب طيب أردوغان الذي يقود تيار الإسلاميين المجددين من الإصلاحيين، الذين تمردوا على نهج معلمهم وأبيهم الروحي نجم الدين إربكان الزعيم التاريخي للتيار الإسلامي في تركيا، وقد بدا أن الحزب بمثابة توليفة أيديولوجية وحركية جديدة، فيها الكثير من الإقناع لكثير من الجمهور التركي الذي ملّ الوجوه القديمة الفاسدة وأحزابها الضعيفة، وتناحرها المروّع دون مراعاة لمصلحة العباد والبلاد.

ورغم عمر الحزب القصير - وهو أقل من عام حينئذ - فإن استطلاعات الرأي كانت تشير إلى أنه فارس الانتخابات المبكرة المقبلة التي بدت كل الأطراف مقتنعة بحتمية إجرائها في أسرع وقت ممكن، ربما باستثناء حزب الوطن الأم الذي كان يتزعمه مسعود يلماظ الشريك مع حزبي اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد، والحركة القومية بقيادة دولت بهشلي؛ حيث كان يلماظ يستشعر أن هذه الانتخابات ستضع نقطة النهاية على آخر سطور دوره السياسي ومعه حزبه، بل وكل الأحزاب التقليدية من أقصى اليمين لآخر اليسار، أما أجاويد وبهشلي فقد كانا مقتنعين بصعوبة استمرار الوضع الراهن؛

حيث أصيبت الحكومة بشروخ يصعب علاجها، وبدأت أقرب لحكومة صراعية لا ائتلافية، رغم الخوف من المستقبل، وربما كان أجاويد معبأ بثقة زائفة، في حين قبع بهشلي في منطقة ما بين فقدان الأمل لدى يلماظ، والمبالغة الهائلة في هذا الأمل عند رئيس الوزراء العجوز.

وكان هناك عاملان ضاغطان على الحكومة المهلهلة لا يسمحان بالتمسك بأرضيتها الهشة، وأولهما الوضع الاقتصادي الصعب، حيث كانت البلاد لا تزال ترزح تحت آثار الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي ضربتها في فبراير عام ٢٠٠١، وبدأت أقرب للخارج توأ من غرفة الإنعاش، رغم الدور الذي لعبه كمال درويش وزير الاقتصاد آنذاك في التوصل لاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإنقاذ هذا الاقتصاد من الانهيار، ومحاولة معالجة الأزمة تدريجياً من خلال «الروشتة» ذات الملامح المعروفة لدى كل البلاد المثقلة بديون ضخمة أوكلت همها للصندوق.

أما العامل الثاني فهو الحرب الأمريكية ضد عراق صدام حسين التي بدأت تلوح في الأفق، وقد وقع الغزو بالفعل، واللافت للنظر أن بول وولفويتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق والمهندس الأول للحرب، وصل إلى تركيا في فترة الترنح السياسي هذه ليشر بالعهد الجديد الذي سيبزغ في العراق والشرق الأوسط بعد الإطاحة بصدام من خلال غزو مسلح، كما وعد بنيل تركيا نصيبها المرضي من الغنائم إذا اختارت طريق مساعدة حليفها الأمريكي الإستراتيجي في الحرب الواعدة. وقد سعت واشنطن لإخراج تركيا من حالة عدم الاستقرار السياسي بتشجيع إجراء انتخابات مبكرة؛ حتى تستند على حليف قوي وقت الحرب، واستخدمت في ذلك رجلها الأول في تركيا آنذاك كمال درويش في تهيئة الأوضاع للانتخابات الجديدة بتمزيق الائتلاف الحاكم، وخاصة حجر الأساس فيه وهو حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد.

ونجح درويش في إقناع وزير الخارجية إسماعيل جيم، ونائب رئيس الوزراء حسام الدين أوزكان - وهما من قيادات حزب اليسار الديمقراطي - بالاستقالة من حزبهما، على أن يشاركهما تأسيس حزب جديد ينتمي لتيار يسار الوسط، بعدما رأى أن هذا التيار وحده قادر على مواجهة التيار الإسلامي المعتدل ممثلاً في حزب العدالة والتنمية الذي أشارت استطلاعات الرأي في قلب الأزمة السياسية في يوليو ٢٠٠٢ إلى أنه

سيحصل على ربع أصوات الناخبين على الأقل، لكن هناك من كان يأخذ نتائج هذه الاستطلاعات باستخفاف، مثل الرئيس السابق سليمان ديمريل حسبما قال المؤلف هذا الكتاب في مقابلة خاصة في سبتمبر من العام ذاته.

غير أن جيم وأوزكان تلقيا ضربة قاسية من درويش بتخليه عن فكرة الانخراط في الحزب، بعد أن أدرك أنه من الأفضل له الانضمام لحزب الشعب الجمهوري الذي أسسه الزعيم مصطفى كمال أتاتورك، حيث أظهرت استطلاعات الرأي أنه سيحتل المرتبة الثانية في الانتخابات التي أصبحت الشواهد واضحة على أنها باتت قريبة، كما أن دينيز بايكال زعيم الحزب وعد درويش بأن يكون الرجل الثاني فيه، ووجد درويش - الذي يتسم بالدهاء السياسي - مخرجاً يتمثل في الدعوة لتوحيد أحزاب يسار الوسط في كتل واحد، وهو ما كان يدرك صعوبته للتنافر الحاد بين زعمائها، ومن ثم أعلن انضمامه لحزب الشعب الجمهوري تاركاً جيم وأوزكان يلعبان مرارة الخيبة مع حزبهما «تركيا الجديدة» الذي تحول لمغامرة غير محسوبة دمرت مستقبل جيم السياسي.

ومن الواضح أن الأحزاب التقليدية الكبرى التي تنتمي ليسار ويمين الوسط، والتي هيمنت على الساحة السياسية طوال حقبة الثمانينيات والتسعينيات كانت تظن أن بإمكانها تحقيق نتائج جيدة في حالة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وأنها قد تخسر بعض المقاعد، لكنها ستعود إلى السلطة مرة أخرى، غير مدركة للقبح الذي لطخ صورتها لدى الشعب التركي نتيجة الفساد والانتهازية والتناحر السياسي بين قياداتها.

وحده مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم كان يضغط من أجل عرقلة اتخاذ الائتلاف الحاكم الذي يشارك فيه حزبه قراراً بإجراء هذه الانتخابات، لكن مساعيه باءت بالفشل؛ حيث واجه تشدداً كبيراً من حزب «الحركة القومية» بزعامة نائب رئيس الوزراء دولت بهشلي، ومع فقدان «حزب اليسار الديمقراطي» الشريك الأكبر في الائتلاف الحاكم لأكثر من نصف مقاعده في البرلمان البالغة ١٢٩ مقعداً بعدما انضم غالبية نوابه لحزب جيم الجديد، أصبحت الانتخابات المبكرة حتمية؛ لأن الحكومة فقدت الأغلبية البرلمانية، من هنا جاء قرار إجراء الانتخابات المبكرة في صيف ٢٠٠٢ الساخن، حيث كان الرئيس سيدعو إليها إن لم تبادر الحكومة بذلك، فاخترت إجراءاتها في الثالث من نوفمبر؛ وذلك في اجتماع عقده قادة الائتلاف الحاكم في أواخر

شهر يوليو، وأقر البرلمان ذلك بعد الاجتماع بأيام.

والمثير أن حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان أبدى رفضه إجراء الانتخابات التشريعية في الموعد الذي حدده هؤلاء الزعماء، واعتبر أردوغان بوضوح أن إجراء الانتخابات في الثالث من نوفمبر يستهدف منح المحكمة الدستورية الوقت اللازم للحكم بحظر حزبه من ممارسة العمل السياسي؛ حيث كان مقرراً صدوره في ٢٠ أكتوبر، ودعا أردوغان إلى إجراء الانتخابات في مطلع أكتوبر لقطع الطريق أمام حظر حزبه، مؤكداً أن خطوة من ذلك النوع ستؤدي لزيادة التوتر بالبلاد. المهم أن تركيا اتجهت إلى انتخابات مبكرة، وكانت على موعد مع التغيير التاريخي الذي هو بمثابة ثورة صامتة حسب تعبير أردوغان نفسه، ومن المنطقي أيضاً أن نسميها بـ «البيضاء» لأنها تمت دون قعقعة صراع عنيف أو طبول صدام مُدوّ.

والحق أن تجربة حزب العدالة والتنمية تثبت أن إسلامي تركيا في طبعهم الجديدة قد تغيروا كثيراً، بينما لا تزال القوى العلمانية المتشددة - وعلى رأسها الجيش - أقل قدرة على مراجعة الذات، بل إن هذه القوى حولت العلمانية إلى شكل من الأصولية الراسخة التي يصعب زحزحتها إلا أمتاراً قليلة في حالة الاشتباك مع الحلم الأوروبي فقط.
